آليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة 2003-2015

ا.م. د. لـــورنس يحيـــى صـــالح / كليـــة الإدارة و الاقتصـــاد / جامعـــة بغـــداد.
Lorance_phd@yahoo.com
الباحث / محمد طاهر نوري الموسوي. m.t.almusawi@gmail.com

تاريخ التقديم:2018/9/4
تاريخ القبول:2018/5/31

المستخلص:

يتمثل هدف هذه الدراسة في محاولة تقديم تحليل كمي لأسباب البطالة في العراق واليات توليدها، فضلا عن استعراض لاهم انواعها بشقيها الظاهر والمستتر ومحاولة قياس البطالة المقنعة كميا وتحليل اسبابها. اذ تكمن مشكلة البحث في كون الاقتصاد العراقي يعاني منذ فترة طويلة وبالرغم من تميزه بوفرة العديد من الموارد المادية والطبيعية من وجود ظاهرة البطالة بنوعيها. مما تسبب في الكثير من المشاكل الاقتصادية متمثلة بالهدر الكبير وعدم الاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة في التشغيل والإنتاج، فضلا عن المشاكل الاجتماعية المتمثلة في انخفاض مستويات الدخل وتفشي الفقر. ومن هنا تبرز اهمية البحث في محاولة دراسة وتحليل اهم مظاهر تلك الظاهرة عبر ارجاعها الى اسبابها الحقيقية، باستخدام المؤشرات كمية والنسبية ذات العلاقة. وقد توصلت الدراسة الى استنتاج مفاده: ان مشكلة البطالة في العراق متولدة من تفاعل مجمل الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وبالأخص اختلال الهيكل الإنتاجي وما تبعه من قصور في القطاعات المستوعبة للعمالة، وقد جاء ذلك متاثرا باختلال هيكل التجارة الخارجية المتمثل بالميل الجامح نحو الاستيراد، الامر الذي ادى الى توقف شبه كامل للانتاج وتراجع الصادرات غير النفطية. وقد تسبب ذلك في حدوث اختلال في سوق العمل تبلور في عدم التناسب بين عرض العمل والطلب عليه وقد ساعدت جملة تلك الاسباب في تفشي البطالة بكافة انواعها. ويوصي الباحث بان الحل الافضل لتجاوز المشكلة بصفتها ذات طابع مركب، يكمن بواسطة اتخاذ اجراءات عديدة اهمها دعم وتنويع النمو القطاعي الانتاجي بما يكفل الاستغلال الامثل للموارد، لان ذلك من شانه استيعاب فائض القوى العاملة، فضلا عن ذلك، فانه يمكن التقليل من أسباب البطالة بموائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، وكذلك الاهتمام بتدريب الكوادر وزيادة مؤهلاتهم بما يتناسب مع طبيعة فرص العمل المتوفرة. اما البطالة المقنعة فيمكن الحد منها بان يكون التوظيف الحكومي مشروطا بالحاجة الفعلية والتخصص المناسب، من جهة، ومن جهة اخرى يمكن تطوير اساليب تشغيل الموظفين الحكوميين الحاليين وتحويلهم الى عمالة منتجة بواسطة استحداث فرص استثمارية بالتشارك مع القطاع الخاص، ومراجعة خطط تخصيص واستغلال الموارد الحكومية وادارتها بالشكل الامثل، ومكافحة الفساد المالي والإداري.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ **البطالة، البطالة الظاهرة، البطالة غير الظاهرة، البطالة المقنعة، الاختلال الهيكلي.**

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 108 **المجلد** 24
الصفحات 312-330

***بحث مستل من رسالة ماجستير.**

المقدمة:

ان النظر الى وضع الاقتصاد العراقي يظهر لنا ان هذا الاقتصاد لا يختلف عن اغلب اقتصادات الدول النامية، اذ انه يتميز بوفرة موارده المادية والبشرية والطبيعية، الا انه يعاني من اختلالات هيكلية، جاءت بسبب ضعف السياسات الاقتصادية من ناحية وتنامي الطابع السياسي للقرار الاقتصادي من ناحية اخرى. لذلك فان مناقشة ظاهرة البطالة لا بد ان تقترن بفهم واقع الاقتصاد وسماته الاساسية والتي من اهمها : اختلال الهيكل الانتاجي، اختلال هيكل التجارة الخارجية، اختلال هيكل الموازنة العامة، المديونية الخارجية، ضعف معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (غير النفطي)، ضعف مؤشرات التنمية البشرية، تزامن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، اتساع ظاهرة الفساد المالي والإداري، تبديد الموارد، ارتفاع معدلات النمو السكاني، الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط.

لذلك يعمد هذا البحث الى تناول ظاهرة البطالة عبر مناقشة اسبابها العامة واليات توليدها و انواعها في الاقتصاد المتعلقة بتاثير تلك الاختلالات التي هي سمة بارزة للاقتصاد العراقي، دون الخوض في كامل تفاصيل الظاهرة لان ذلك يقع خارج تخصص البحث.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي، بالرغم من تميزه بوفرة العديد من الموارد المادية والطبيعية من وجود ظاهرة البطالة بشقيها الظاهر والمستتر. مما تسبب في الكثير من المشاكل الاقتصادية متمثلة بالهدر الكبير وعدم الاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة في التشغيل والإنتاج، فضلا عن المشاكل الاجتماعية المتمثلة في انخفاض مستويات الدخل وتفشي الفقر.

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال المشكلة التي يناقشها، اذ ان من اهم اسباب وجود واستمرارية ضعف الاداء في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وعدم تمكنه من دفع عجلة النشاط الاقتصادي الكلي بالشكل الذي يضمن استغلال امثل وتعبئة جيدة للموارد المتاحة لاسيما المورد البشري، مما تسبب بوجود و استمرارية مشكلة البطالة بكافة انواعها. ومن هنا تتبين اهمية البحث، في محاولة دراسة وتحليل اهم مظاهر تلك الظاهرة عبر ارجاعها الى اسبابها الحقيقية، باستخدام المؤشرات كمية والنسبية ذات العلاقة.

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ((ان وجود واستمرار ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، جاء بسبب ضعف قدرة القطاعات الانتاجية في استيعاب فائض القوى العاملة، نتيجة لضعف النمو القطاعي و التشوه الهيكلي في كل من الهيكل الانتاجي وهيكل التجارة الخارجية، واستمرار ريعية الاقتصاد)).

هدف البحث

يهدف البحث الى التحقق من صحة الفرضية المطروحة، عبر محاولة تحقيق الاتي:-

1. تقديم تحليل كمي لاسباب البطالة في العراق واليات توليدها.
2. استعراض لاهم انواع البطالة في الاقتصاد العراقي بشقيها الظاهر والمستتر ومحاولة قياس البطالة المقنعة كميا وتحليل اسبابها.

حدود البحث الزمنية و المكانية

يكون الاقتصاد العراقي، موضوع البحث ضمن حدود زمنية تمتد بين 2003 وهي سنة التغيير، وصولا لعام 2015. و ذلك لاعتماد العراق بعد ذلك التاريخ، سياسات اقتصاد السوق (Market Economy)، بعد أن كان الاقتصاد العراقي، اقتصاد موجها (Command Economy). وكذلك وفقا لما متوفر لدى الباحث من بيانات.

المبحث الاول: المفهوم النظري للبطالة وقياس معدلها Concept of Unemployment and Measuring its Rate

البطالة هي ظاهرة اقتصادية تتمثل في عدم ممارسة الافراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة لظروف خارجة عن ارادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه (اوسيلفان و اخرون،2014: 152).

ومن الواضح ان مفهوم البطالة (Unemployment) كمصطلح اقتصادي يتعلق بالمفهوم الاقتصادي للعاطل عن العمل، وعليه يجمع الاقتصاديون والخبراء، وبحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية (International Labor Office ILO)، على تعريف العاطل عن العمل بأنه " كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند الأجر السائد، ولكن دون جدوى". وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لسبب من الأسباب (زكي، 1998 : 15).

اذن يتبين لنا ان مصطلح (العاطلين) اقتصاديا، لا يطلق على كل من لا يعمل (not working) او لا يشارك في النشاط الاقتصادي، بل العاطلين هم الافراد الذين ليس لديهم وظيفة ولكنهم يبحثون بجدية عن عمل. ويلاحظ ان عبارة " يبحث بجدية عن عمل " يتعين النظر اليها بعين الاعتبار، فالأشخاص الذين كانوا يبحثون عن عمل في السابق ثم توقفوا الآن عن البحث لا يعدون عاطلين. اما الموظفون فهم الافراد الذين يتمتعون بوظيفة باجر معين في الوقت الحالي. وبذلك فان القوى العاملة (Labor Force) تتكون من (العاطلين والموظفين).

القوى العاملة = العاطلون + الموظفون

ويقاس معدل البطالة (Unemployment Rate) بعدد العاطلين مقسوما على اجمالي القوى العاملة، اي ان (معدل البطالة) هو النسبة المئوية للقوى العاملة من غير الموظفين والتي تبحث عن عمل.

معدل البطالة = (العاطلون / القوى العاملة) × 100%

اما معدل مساهمة القوى العاملة (Labor Force Participation Rate)، فيشير هذا المصطلح الى نسبة القوى العاملة مقسومة على عدد السكان ممن تبلغ اعمارهم سن ال 16 عاما فاكثر (هو سن العمل المعتمد في المسوحات الاقتصادية للبطالة التي تجريها الحكومات).

معدل مساهمة القوى العاملة = (القوى العاملة / عدد السكان فوق 16 عاما) × 100%

اي انه يشير الى النسبة المؤوية لما تشكله القوى العاملة من اجمالي السكان في سن العمل (اوسيلفان و اخرون، 2014: 152-153)*.

تقوم الحكومات عادة بجمع البيانات عن سوق العمل بصفة دورية شهرية من خلال اعتماد اسلوب (العينة العشوائية)، اذ يتم الالتقاء بحوالي (50,000) أسرة، والاستفسار عن تاريخ عملهم الأخير. ويصنف هذا المسح السكان من البالغين 16 عاما فما فوق الى أربع مجموعات هي : (الموظفون ، العاطلين ، القوى العاملة ، الخارج نطاق القوى العاملة). وقد تم تعريف المجموعات الثلاثة الاولى، اما المجموعة الاخيرة فهي تمثل السكان في سن العمل و الذين يقبعون بالمنازل مثل: ربات البيوت والمتقاعدين و المرضى والطلاب، او ببساطة اولئك الذين لا يسعون للحصول على عمل (ساموبلسون وهاوس، 2006: 687). وعليه يمكن القول: ان مفهوم البطالة هو تعبير عن الاستخدام غير الكامل للعمل (Under Utilization of Labor)، ويزداد الاهتمام به خاصة في الدول الصناعية باعتباره مؤشرا مهما على الأداء الاقتصادي (جبلز و اخرون، 2009: 318).

* ولتفسير هذين المفهومين نفترض اقتصادا يوجد به (200,000) فرد تبلغ اعمارهم سن ال 16 عاما فما فوق، ويبلغ عدد الموظفين من هؤلاء (122,000)، بينما يبلغ عدد العاطلين عن العمل منهم (8,000) فرد. فهذا يعني ان القوى العاملة في هذا الاقتصاد تبلغ (122000+8000=130000)، بذلك يكون معدل البطالة (8000/130000=0,0615) او (6,15%)، بينما يبلغ معدل مساهمة القوى العاملة (130000/200000=0,65) او (65%).

يتبين مما سبق ان ليس كل من لا يعمل وقد بلغ سن العمل، يقع ضمن القوى العاملة، الا اذا كان قادرا عليه ويبحث عنه ضمن الأجور السائدة، فان وجد العمل صنف ضمن القوى العاملة، فئة (الموظفين)، اما اذا لم يجده صنف ضمن القوى العاملة، فئة (العاطلين). وعليه فان دائرة من لا يعملون اكبر بكثير من دائرة العاطلين، ويمكن الرجوع للشكل (1) لتوضيح المعنى.

الشكل (1)
السكان في سن العمل و تصنيفهم

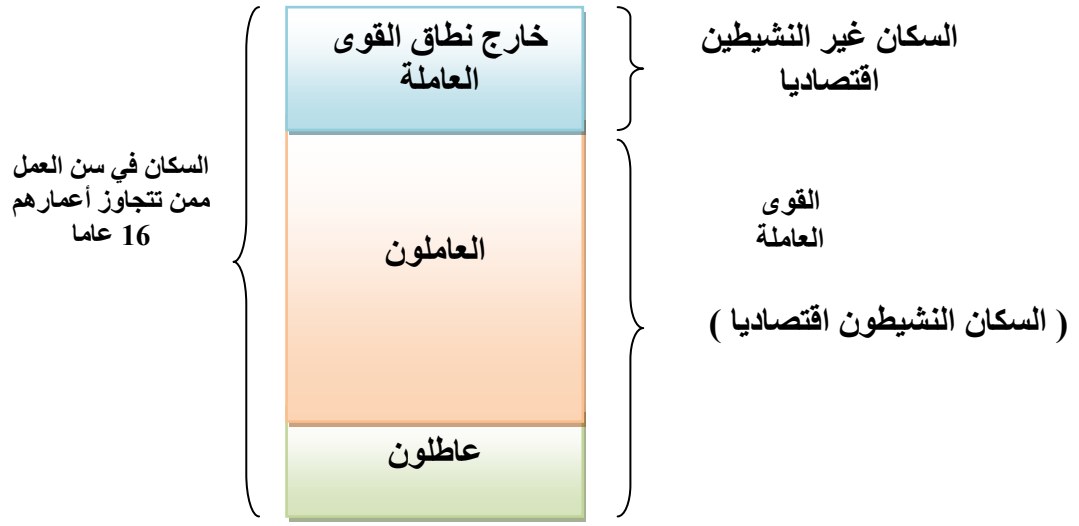

الشكل: من عمل الباحث

المبحث الثاني/تحليل البطالة في الاقتصاد العراقي

سيتم ضمن هذا المبحث تناول ظاهرة البطالة بالتحليل لاقتصادي لأسبابها وآليات توليدها، وكما يلي:-

المطب الاول: مشكلات قياس البطالة

ان المفهوم التقليدي للبطالة كما مر انفا، يعتمد على مفهوم الشخص العاطل عن العمل (اي الشخص القادر والراغب والباحث عن العمل دون ان يجده). وقد ثبت ان هذا المفهوم يؤدي الى الحصول على تقديرات متدنية وغير حقيقية لواقع البطالة، فضلا عن انه يعجز عن تقدير انواع البطالة غير الظاهرة، وفي مقدمتها البطالة المقنعة (Disguised Unemployment). وهنالك عدة اسباب تؤدي الى قصور التقديرات الحقيقية للبطالة. منها، ان بعض العاطلين قد يتراجع عن البحث عن عمل بسبب تدني المرتبات التي تقل في بعض الاحيان عن تكاليف النقل والترتيبات الحياتية اللازمة لشغل الوظيفة، او بسبب الياس من امكانية الحصول على الوظيفة اصلا، فلا يظهر مثل هؤلاء في سجلات العاطلين عن العمل. ومن اوجه القصور الاخرى لاحصائيات البطالة، انها تعمد الى حساب عدد العاطلين في لحظة زمنية معينة دون الاخذ بالاعتبار المدة الزمنية التي استمر فيها التعطل، اذ من المعلوم ان هذه المدة تطول في اوقات الكساد مقارنة باوقات الرخاء الاقتصادي (حسين، 2012: 83).

وفي العراق لا تتوفر بيانات دقيقة للبطالة يمكن الركون اليها في التحليل الاقتصادي قبل عام 2003، بسبب الظروف السياسية التي كان يمر بها البلد وضعف الجهد الاحصائي، وما يذكر من تقديرات لم تكن سوى اجتهادات شخصية لا تستند الى قاعدة احصائية او تحديد واضح للتعريف. ولكن بعد التاريخ انف الذكر قامت وزارة التخطيط باصدار مسوحات خاصة بالتشغيل والبطالة بشكل فصلي وسنوي كان اخرها عام 2008. وقد تباينت التعاريف المستخدمة في تلك المسوحات، الامر الذي ترك اثره في تقدير حجم البطالة الحقيقي في البلد. الا ان تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) سالف الذكر، يبقى هو المعمول في اغلب المسوحات.

وبحسب المفاهيم القياسية لتلك المنظمة، يصنف السكان على اربعة اصناف، هم: (العاملون، العاطلون، غير النشيطين اقتصاديا، و دون سن العمل) (كاظم،2011: 4)، كما في الشكل (1). وفضلا عن التعريف القياسي يظهر في المسوحات مفهوم البطالة الناقصة (Under Unemployment)، ويقصد به الافراد الذين يؤدون عملا مدفوع الاجر او يعملون لحسابهم الخاص من الذين تقل ساعات عملهم عن المعدلات الاعتيادية (35) ساعة اسبوعيا، او الافراد الذين يتسلمون اجورا قليلة مقارنة بمستوى العمل او الجهد المبذول، او الافراد الذين يعملون باعمال لا تتناسب مع مؤهلهم العلمي او التقني (وزارة التخطيط العراقية،2008: 5).

الجدول (1)

معدلات البطالة* و التضخم و واعداد السكان و الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة 2003-2015

السنة	السكان (نسمة)	نسبة نمو السكان %	ال GDP عدا النفط (مليون دينار)	نسبة نمو ال GDP %	البطالة	التضخم بأساس سنة 2007 %
2003	26,340,000		9,236,016.6		28.1	33.6
2004	27,139,000	3.03	22,426,817.1	142.82	26.8	27
2005	27,963,000	3.04	31,153,813.9	38.91	17.9	36.7
2006	28,810,000	3.03	42,736,143.9	37.18	17.5	53.2
2007	29,682,000	3.03	52,437,718.9	22.70	11.7	30.8
2008	31,895,000	7.46	69,859,660.4	33.22	15.3	2.7
2009	31,664,000	-0.72	74,645,152.3	6.85	14	-2.8
2010	32,490,000	2.61	89,159,565.4	19.44	12	2.46
2011	33,338,000	2.61	102,070,683.7	14.48	11	5.6
2012	34,208,000	2.61	127,789,933.2	25.20	11.9	6.1
2013	35,096,000	2.60	148,013,639.7	15.83	12.1	1.9
2014	36,005,000	2.59	149,480,319.2	0.99	12.8	2.2
2015	36,934,000	2.58	145,849,121.4	-2.43	13.2	1.4
متوسط المدة		2.87		29.60		

المصدر: - وزارة التخطيط و التعاون الانمائي / الجهاز المركزي للاحصاء مسوحات التشغيل و البطالة، اعوام مختلفة.

- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي (2016) كراس التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية (2016)، بغداد، دائرة السياسات الاقتصادية و المالية/قسم النماذج الاقتصادية.

- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

وبالنظر الى ارقام الجدول (1)، فان معدل البطالة قد بلغ (28.1%) في المسح الذي اجري عام 2003، الا ان تقديرات الامم المتحدة لنفس العام كانت (50%)، (الامم المتحدة و البنك الدولي،2006: 6)، مما يمكن ان يفسر بان مسح البطالة لم يكن يتضمن الاشخاص المحبطين الذين لا يبحثون عن عمل نتيجة لظروف البلد في تلك الفترة، او للاسباب التي ذكرت انفا. والملاحظ ان معدلات البطالة قد بدأت بالانخفاض التدريجي منذ عام 2004 الى ان بلغت (11.7%) عام 2007 ثم ارتفعت قليلا عام 2008 لتبلغ (15.3%).

* يبين الجدول معدلات (البطالة الظاهرة)، التي تبينها المسوحت الخاصة باالبطالة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية سالف الذكر.

ويرجع السبب في ذلك الانخفاض الى التحسن النسبي في الوضع الامني والى قيام الدولة بتوظيف الكثير من العاطلين في المؤسسات الحكومية لا سيما في الاجهزة الامنية (وزارتي الداخلية و الدفاع). وقد استمرت معدلات البطالة بالانخفاض لتبلغ اقل قيمة لها (11%) عام 2011، وان ذلك يعود بالاضافة للاسباب التي ذكرت الى تحسن نسبي ملحوظ في النمو القطاعي، كما تبينه معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، نتيجة تزايد اسعار النفط العالمية في تلك الفترة مما سبب زيادة في توزيع الدخول نتيجة الانفتاح في الاعمال الحكومية، ما ادى الى انتعاش نسبي لا سيما في قطاع الخدمات، فضلا عن تنامي معدلات التوظيف الحكومي. ولقد عاودت معدلات البطالة بالارتفاع البسيط منذ عام 2012 لتبلغ (13.2%)، عام 2015، وقد كان ذلك بسبب تناقص معدلات النشاط الكلي، كما تبينه معدلات نمو الناتج غير النفطي المنخفضة خلال المدة بين عامي 2012-2015، بسبب تاثيرات ازمة اسعار النفط العالمية، الامر الذي ادى الى تقليص التوظيف الحكومي ايضا.

ان من الجدير بالذكر، بان معدلات البطالة التي يبينها الجدول (1) بالاضافة الى ما يحيطها من احتمالات عدم الدقة لاسباب كثيرة منها فنية و اجرائية، لا تمثل سوى البطالة الظاهرة او الصريحة (Visible Unemployment)، اي لا تتضمن انواع البطالة غير الضاهرة المستشرية في الاقتصاد العراقي و في مقدمتها البطالة المقنعة.

المطلب الثاني: أسباب البطالة وآليات توليدها

ان البطالة في العراق هي نتاج تفاعل عدة عوامل، منها ما يتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي ومنها ما يتعلق بطبيعة سوق العمل، ويظهر للمتتبع ان هنالك آليات في بيئة الاقتصاد العراقي، سببت البطالة و ساعدت على توليدها واستمرارها، من اهمها:-

اولا: التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على البطالة

لقد اعتبر المدخل لتغيير واقع الاقتصاد يمر عبر تقليص الاهمية النسبية للقطاع العام و تعزيز فرص القطاع الخاص باعتبار ان الاخير هو الاكثر كفاءة في تخصيص الموارد واعادة تاهيلها، في حين تشوب القطاع العام العديد من السلبيات – كما جاء في توجيهات صندوق النقد الدولي – منها انه مصدر اساسي لهدر الموارد نتيجة تدني كفاءة الاستثمار فضلا عن خضوع قراراته للروتين الحكومي، مما يجعل القطاع العام مسؤولا الى حد كبير عن اختلالات الموازنة الحكومية واستنزاف العوائد الاجنبية، على عكس القطاع الخاص الذي تفترض النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية انه يحقق الارباح من خلال سيادة المنافسة التي تؤدي الى تحسين الكفاءة الانتاجية على اعتبار ان الية الاسعار هي التي تحدد من يبقى في السوق. وفي ضوء تلك المبادئ بدا العراق بتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في ظل وصفة صندوق النقد الدولي في محاولة لاعادة التوازن وتنمية الاقتصاد الوطني(هلال،2006: 201). ويقع في مقدمة اليات التحول، الخصخصة وتحرير التجارة.

1.الخصخصة وانعكاساتها على البطالة

لقد طرحت سياسة تطبيق الخصخصة بعد عام 2003 كحل سريع للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد، اذ قامت وزارة الصناعة على سبيل المثال بايجار عدد من المعامل في نهاية سنة 2003 ذات الاضرار القليلة، كما طرحت اسلوب المشاركة في تاهيل وتحديث مصانع الشركات التابعة لها وقد استخدم ذلك للمصانع والمعامل ذات الاضرار الكبيرة، وقد كان هذان الاسلوبان (الايجار و المشاركة)، بداية لتطبيق الخصخصة (الحلو،2008: 189).

ان مما تجدر الاشارة اليه في هذا الموضوع ان القطاع الخاص في العراق يتسم بجملة من السمات (هلال،2006: 207) :-

- يغلب على هذا القطاع صفة العمل الفردي والمنشاة الصغيرة سواء اكان من حيث التنظيم او الاستثمار ام من حيث الإنتاج والتسويق.
- يميل نحو الاستثمار في الأنشطة ذات الربح المضمون، اذ نجد ان مساهمته تنحصر في ملكية دور السكن و الخدمات الشخصية وكذلك النقل وتجارة المفرد والجملة والبناء والتشييد.
- يسعى الى البحث في المشاريع التي تكون فيها مدة استرداد راس المال قصيرة.
- يعتمد كثيرا على الدعم الحكومي ومن ثم فهو ضعيف المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج.

اما من جانب التوظيف، فان القطاع الخاص يمتاز بكونه اقل دخلا واقل امنا من القطاع العام. وقد ساعد على ذلك غياب القوانين التي تنظم عمله، اذ لا يوجد تشريع قانوني يحمي العاملين وينظم علاقتهم بأرباب العمل، الذين يقومون بتسريحهم في اي وقت يشاؤون، وخاصة في مشاريع المقاولات، فضلا عن عدم وجود الحقوق التقاعدية والضمانات الاجتماعية الاخرى. لذلك يجب تشجيع العمل في القطاع الخاص من خلال اجراء تحديث شامل لقوانين العمل المرتبطة منها بمكافئة نهاية الخدمة ومنافع الاجازات وتوقيفات الضمان الاجتماعي وغيرها (عبد الرضا،2012: 5).

وعلية فان تأثيرات الخصخصة على تشغيل القوى العاملة ستكون ذات اتجاهات متعددة يمكن تلخيصها بالاتي (ابو عامرية،2010: 230):

- فقدان وظائف على الفور، نظرا الى الحاجة الى تعميق راس المال والتكنولوجيا الذي يسبب تخفيض الطلب على القوى العاملة.
- نشوء قوة تفاوضية عمالية وبروز مشاكل سياسية ومطلبية مهنية مع ادارة الخصخصة والادارة الحكومية.
- التاثير المحدود على سائر الاقتصاد في المدى القصير، مع امكانية ان يتحقق نمو في الناتج والاستخدام في المدى الطويل نظرا لتحقق الربحية.

وبناء على ما سبق فانه يجب اخذ الوقت الكافي والتأني باتخاذ قرارات الخصخصة واعتماد مبدا التدريج وفق معايير اقتصادية واجتماعية، اذ ان تنوع مصادر الثروة في العراق تفتح ابواب المشاركة للدولة في الكثير من الانشطة الاقتصادية برؤية ناضجة بعيدة المدى، وللقطاع المختلط في هذا المجال تجربة جيدة يمكن تطويرها لاستيعاب قوة عمل اضافية وجعل ذلك بديلا للخصخصة التامة (ابو عامرية،2010: 230). لاسيما في ظل الظروف الحالية المتمثلة في عدم وجود بيئة مستقرة وملائمة مع عدم وجود اسواق مالية متطورة وقطاع خاص متطور، سيؤدي الى الكثير من المشاكل يقع في مقدمتها البطالة، اذ يمتلك القطاع العام حوالي 192 مشروعا يعمل فيه (500000) شخص، فالعمل على نقل ملكية هذه المشاريع للقطاع الخاص، من شانه ان يعمل بلا شك على زيادة معدلات البطالة (كامل،2011: 104).

2.تحرير التجارة وانعكاساته على البطالة

ان الهدف من تحرير التجارة الخارجية زيادة التفاعل وتشابك الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي وازالة التشوهات في الاسعار الداخلية للسلع والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية من اجل زيادة كفاءة الاقتصاد. وبالاستناد الى تلك المبادئ فقد بدا العمل بعد نيسان 2003 بالية تحرير التجارة في العراق متمثلا في رفع القيود التي كانت مفروضة على التحويلات المالية فضلا عن تخفيض الرسوم الكمركية على الاستيرادات.

لقد ادى تحرير التجارة الخارجية الى تخفيض القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي الذي كان يعتمد على التعريفة الكمركية وغيرها من الاجراءات والقيود الكمية التي كانت تمثل سياسة حماية للمنتج الوطني (عبد الرضا،2008: 96).

فما يتعلق بالقطاع الزراعي فانه من المعروف انه يعاني في العراق من ضعف الانتاجية لاعتماده على اساليب عمل تقليدية، متمثلة في تخلف عوامل الانتاج وتدني مستوى الادارة و ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب مشاكل تتعلق بالمدخلات الزراعية من اسمدة وبذور و وقود و كهرباء وشحة المياه، مما انعكس سلبا على عدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتج الاجنبي (حسن،2009: 124).

وبالنظر الى ارقام الجدول (2)، نلاحظ تراجع الاهمية النسبية للصادرات الزراعية التي تبينها فقرتي (المواد الغذائية والمشروبات والتبغ)، اذ بلغ متوسط مجموع الفقرتين (0.63%) من اجمالي الصادرات. وقد ترافق ذلك مع تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل، كما تبينه ارقام الجدول (3)، اذ لم يستوعب هذا القطاع الا (7.68%) من اجمالي القوى العاملة.

الجدول (2) الاهمية النسبية للتوزيع السلعي لهيكل الصادرات العراقية للمدة 2003-2015 حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة(SITC)%

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية و التبغ	الوقود المعدنية و زيوت التشحيم *	زيوت و شحوم حيوانية و نباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنعة و مصنفة حسب المادة	مكائن و معدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع و المعاملات غير المصنفة	المجموع
2003	5.00	0.0	8.00	83.90	0.50	1.00	0.90	0.10	0.60	0.00	100
2004	0.20	0.0	0.30	99.40	0.00	0.00	0.10	0.00	0.00	0.00	100
2005	0.26	0.0	0.18	99.50	0.00	0.00	0.06	0.00	0.00	0.00	100
2006	0.28	0.0	0.15	99.24	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.03	100
2007	0.30	0.0	0.20	99.20	0.00	0.00	0.10	0.20	0.00	0.00	100
2008	0.20	0.0	0.20	99.30	0.00	0.00	0.10	0.20	0.00	0.00	100
2009	0.30	0.0	0.22	99.20	0.00	0.01	0.05	0.20	0.00	0.02	100
2010	0.30	0.0	0.22	99.20	0.00	0.01	0.05	0.20	0.00	0.02	100
2011	0.27	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.03	100
2012	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02	100
2013	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02	100
2014	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02	100
2015	0.28	0.0	0.15	99.25	0.00	0.01	0.05	0.24	0.00	0.02	100
متوسط المدة	0.63	0.0	0.79	98.09	0.04	0.08	0.13	0.18	0.05	0.01	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

الجدول (3) المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي و التشغيل للمدة 2003-2015 (%)

السنة	القطاع النفطي[1]		القطاع الصناعي[2]		القطاع الزراعي[3]		القطاع الخدمي[4]	
	نسبة المساهمة في ال GDP % C1	نسبة المساهمة في التشغيل % c1	نسبة المساهمة في ال GDP % C2	نسبة المساهمة في التشغيل % c2	نسبة المساهمة في ال GDP % C3	نسبة المساهمة في التشغيل % c3	نسبة المساهمة في ال GDP % C4	نسبة المساهمة في التشغيل % c4
2003	68.14	1.75	1.01	18.91	8.32	12.52	22.53	66.83
2004	57.68	2.08	1.75	15.99	6.90	8.76	33.67	73.17
2005	57.54	2.13	1.31	10.89	6.85	5.33	34.30	81.65
2006	55.21	2.19	1.53	9.56	5.80	6.60	37.46	81.65
2007	52.94	2.39	1.62	13.08	4.91	7.86	40.53	76.67
2008	55.24	2.58	1.67	15.37	3.81	8.16	39.28	73.89
2009	42.97	2.56	2.59	8.50	5.19	4.21	49.25	84.73
2010	45.11	2.59	2.25	9.94	5.13	7.09	47.51	80.38
2011	53.06	2.56	2.81	10.83	4.54	7.63	39.59	78.98
2012	49.80	2.68	2.70	10.37	4.10	8.06	43.40	78.89
2013	46.00	2.99	2.30	10.74	4.80	8.29	46.90	77.98
2014	43.93	2.98	1.87	9.48	4.91	7.65	49.29	79.81
2015	29.86	3.07	1.80	9.11	3.90	7.74	64.44	80.00
متوسط المدة	50.58	2.50	1.94	11.75	5.32	7.68	42.17	78.05

المصدر: نسب المساهمة القطاعية في ال GDP، احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للاحصاء، ـ مديرية الحسابات القومية. نسب المساهمة القطاعية في التشغيل، للاعوام 2003-2013، الساعدي، زاهد قاسم بدن (2015) التضخم الركودي و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة للحصول على "درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية"، ص (83). نسب المساهمة القطاعية في التشغيل للاعوام 2014و 2015، احتسبت من قبل الباحث، باسلوب التنبؤ بواسطة تحليل الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى.

*** تتضمن هذه الفقرة: النفط الخام، المنتجات النفطية، و الكبريت و الفوسفات.**

[1] المقصود بالقطاع النفطي: قطاعات التعدين والمقالع و النفط الخام و الانواع الاخرى من التعدين.

[2] المقصود بالقطاع الصناعي: قطاع الصناعة التحويلية.

[3] المقصود بالقطاع الزراعي : قطاع الزراعة والغابات والصيد.

[4] المقصود بالقطاع الخدمي: قطاعات البناء و التشييد، الكهرباء و الماء، النقل و المواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد و الفنادق، المال والتامين و خدمات العقار، البنوك والتامين، ملكية دور السكن، خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية، الكومة العامة، و الخدمات الشخصية.

مما تقدم يتبين ان تحرير التجارة الخارجية، انعكس سلبا على تجارة العراق الزراعية مما ادى الى انخفاض معدل نمو الناتج الزراعي، ومن ثم تدني درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المحلية بسبب اغراق الاسواق بالمنتجات المستوردة، مما سبب هجرة الايدي العاملة في القطاع الزراعي و من ثم زيادة معدلات البطالة.

اما في ما يتعلق بالقطاع الصناعي فقد ادت سياسة الانفتاح التجاري الى دخول العديد من السلع دون مطابقتها للمواصفات النوعية مما ادى الى استنزاف الكثير من موارد العملات الاجنبية واستخدامها في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية بدلا من التوجه الى استيراد السلع الراسمالية من اجل تحقيق اضافات جديدة للطاقات الانتاجية (القاضي،2006: 226). و قد عانى القطاع الصناعي نتيجة لذلك من ضعف القدرة التنافسية ما ادى الى انخفاض عدد المنشات الصناعية الكبيرة من (418) منشاة عام 2002 الى (411) عام 2006، اما المنشات المتوسطة فقد انخفض عددها من (156) عام 2000 الى (79) منشاة عام 2003 ثم الى (52) عام 2006. مما ادى الى انخفاض عدد العاملين في هذين النوعين من المنشات من (2276) عامل عام 2000 الى (1397) عامل عام 2005 (وزارة التخطيط،2007: 2-3). وكذلك الحال بالنسبة للمنشاة الصناعية الصغيرة فقد انخفض عددها من (77167) عام 2000 الى (11620) منشاة عام 2006، مما ادى الى انخفاض عدد العاملين فيها من (164579) عامل عام 2000 الى (36379) عامل عام 2006 (وزارة التخطيط،2007: 5).

وبالعودة الى ارقام الجدول (3)، يتبين بان القطاع الصناعي لم يحقق الا نسبة متدنية جدا من المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغ متوسطها (1.94%) مع نسبة مساهمة في التشغيل بلغت (11.75%)، وهي نسبة متدنية بالمطلق مما يعني عدم قدرة هذا القطاع على استيعاب فائض اليد العاملة، لكنها نسبة عالية اذا ما قورنت بمساهمة القطاع في الناتج، مما يعني انخفاض انتاجية العمل ووجود البطالة المقنعة بشكل واضح.

مما سبق يتبين، ان سياسات تحرير التجارة، ادت الى افلاس وتوقف العديد من المنشات الصناعية، لا سيما في القطاع الخاص، وبالاخص الصغيرة منها، لعدم القدرة على منافسة المنتج الاجنبي سعريا بسبب عدم وجود اجراءات حمائية، ونوعيا بسبب ضعف الخبرة و الكفاءة من جهة، وارتفاع قيمة الدينار بالنسبة للعملات الاجنبة من جهة اخرى (سياسة دعم سعر الصرف)، فضلا عن التخلف التكنلوجي للصناعة الوطنية وهو ما ورثته من فترة الحصار الاقتصادي، مما ادى الى عدم قدرة هذا القطاع على القيام بدوره استيعاب فائض اليد العاملة وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة.

ثانيا: الطبيعة الريعية للاقتصاد

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا تشكل ايرادات النفط فيه اكثر من نصف ناتجه المحلي الاجمالي، كما يبين الجدول (3)، و اكثر من (98%) من صادراته كما تبين من الجدول (2)، وهو المصدر الرئيس في تمويل الموازنة بنسبة اكثر من (90%) من مجمل الايرادات العامة، وعلى الرغم من ذلك نجد القطاع النفطي لا يستوعب سوى ما يقارب (2.5%) من اجمالي قوة العمل، كما يبينه الجدول (3) سابق الذكر. ما يعني ان ما يحصل من نمو في القطاع النفطي لا يؤثر على العملية التنموية للبلد التي يفترض ان تنمو القطاعات الثلاثة الاخرى (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، ثلاثة امثال النمو في القطاع النفطي حتى تستوعب القوى العاملة، وهذا ما يؤكد الرأي القائل بان الاقتصادات الريعية بطبيعتها غير مولدة لفرص العمل (كاظم،2011: 12)، مما ادى الى تفاقم مشكلة البطالة في العراق.

ثالثا: النمو السكاني المرتفع

ان معدل نمو السكان في العراق يعتبر من اعلى المعدلات في العالم، اذ بلغ بالمتوسط (2.87%) خلال مدة الدراسة كما في الجدول (1)، في حين بلغ معدل نمو القوى العاملة (5.5%) (كاظم:2011: 13)، مما يولد ضغوطا على سوق العمل، وكذلك ضغوطا على الدولة في توفير الخدمات الصحية والتعليمية. فاذا لم تستغل الزيادة السكانية عن طريق استيعابها بشكل سليم في المجالات الانتاجية فانها حتما ستؤدي الى زيادة معدلات البطالة بكافة انواعها.

رابعا: عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي و سوق العمل

ان الاهداف الرئيسة للتعليم تتحقق عند تمكن المتعلم من الحصول على عمل يتفق مع ما يحمله من مؤهلات علمية، لكن من الملاحظ انه في حالة العراق وجود انقطاع بين نوع الطلب على القوى العاملة والنظام التعليمي، وذلك لجمود مؤسسات التعليم و عدم تلبية متطلبات سوق العمل بنوعية العمالة المطلوبة. لذلك نجد نسبة كبيرة من البطالة لدى الخرجين، والذين يمكن تصنيفهم من ناحية قابليتهم في الحصول على عمل الى ثلاثة اصناف (الحلو.2008: 156):-

1.الخريجون الذين تلتزم الدولة بتوظيفهم لانهم يمثلون حاجة ملحة مثل الاختصاصات الطبية.
2.الخريجون الذين يمثلون جزءا من حاجة الدولة والقطاع الخاص للتوظيف مثل الاختصاصات الهندسية وبعض الاختصاصات العلمية.
3.الخريجون الذين لا تلتزم الدولة بتعيينهم لضعف الحاجة لخدماتهم، بسبب عدم امتلاكهم المؤهل العلمي المناسب لسوق العمل، ولان تلك السوق تعاني اساسا من اختلالات هيكلية، مما يضطر هؤلاء الى العمل في بعض النشاطات الهامشية في قطاعي الخدمات والتوزيع، مما يعني تولد البطالة الناقصة والمقنعة بسبب ممارستهم لأعمال لا تنطبق مع اختصاصاتهم.

وهذا ما يفسر ميل الاقتصاد العراقي الى التشغيل في الانشطة غير السلعية (قطاع الخدمات غير الانتاجية).
ويمكن من ملاحظة الجدول (4)، ان نسب البطالة كانت مرتفعة في اغلب مراحل التعليم سنة 2006، كنموذج لواقع البطالة عند الخريجين، وخصوصا الحاصلين على التعليم الجامعي.

الجدول (4) معدلات البطالة في العراق حسب المستوى التعليمي لسنة 2006

المستوى التعليمي	امي	يقراو يكتب	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	مدارس مهنية	مراكز تدريب	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
البطالة	15.9	14.5	18.3	18.3	17.2	18.3	9.9	15.5	19.8	6.7	4.8	---

المصدر: العلواني، مؤيد زيدان خلف (2009) ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة من (1980- 2006)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد/ جامعة الانبار للحصول على درجة "ماجستيرعلوم الاقتصاد" ص 57.

خامسا: الفساد المالي و الإداري

ان اثر الفساد في اجهزة ومؤسسات الدولة على البطالة تتأتى من خلال الحد من النمو الاقتصادي، اذ يؤثر في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لان الاستثمار يتجنب البيئة التي يستشري فيها الفساد، كما ان الأخير يتسبب في هدر الموارد وعدم التخصيص الأمثل لها وعدم القدرة على التخطيط الاقتصادي المتكامل، نتيجة النقص الحاصل في الموارد الموجهة لمواجهة الفقر و توليد وظائف جديدة في الاقتصاد، فضلا عن انه يؤدي الى تشويه النسيج الاجتماعي و البنى الطبقية في المجتمع. وبحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية، فقد احتل العراق المركز 175 من مجموع 178 دولة استنادا الى مؤشر مدركات الفساد (Corruption CPI Prediction Index) للعام 2010، (منظمة الشفافية العالمية،2010: 5)، والمركز 166 من مجموع 167 لنفس المؤشر لعام 2016 (عبد،2017: 5).

سادسا: تناقض السياستين المالية و النقدية

ان الاتجاه التوسعي للسياسة المالية خلال مدة الدراسة يتمثل في تنامي الانفاق العام، و تميزه بسمتين أساسيتين، وهما: احادية مصدر التمويل باعتماده على الريع النفطي بشكل كلي تقريبا، وطغيان الجانب التشغيلي على الاستثماري في الموازنات العامة. مما جعل الانفاق العام مصدرا لزيادة معدلات نمو عرض النقود بما لا يتناسب مع معدلات نمو النشاط الكلي. الامر الذي ادى الى إحداث ضغوط تضخمية مستمرة، مما اجبر السياسة النقدية على اتباع نهج انكماشي لاستهداف التضخم والمحافظة على الاستقرار الاسعار. ولقد ادى هذا التناقض بين السياستين المالية والنقدية الى ان تستمر السياسة النقدية في لجم توسع الكتلة النقدية مما انعكس ايجابيا على انخفاض الاسعار دون ان تستطيع نقل اثر السياسة (The Monetary Transmission Effect) الى القطاع الحقيقي.

وبذلك بقي القطاع العام مهيمنا من خلال الانفاق الريعي، مع مستوى عرض محلي ينحصر في ناتج القطاع الخدمي. مما يعني ان التشدد النقدي أدى الى كبح اثر التوسع المالي، الامر الذي انعكس سلبا على بنية النشاط الكلي باستمرار تفرد القطاع النفطي واستمرار وجود معدلات عالية من البطالة مما عزز ظاهرة التضخم الركودي (stagflation)، والذي يعني ترافق وجود كل من التضخم والبطالة بمعدلات عالية وهو ما يبينه الجدول (1) سابق الذكر ، اذ يلاحظ وجود تلك الظاهرة في الاقتصاد خلال بعض الاعوام، و بالاخص بين عامي 2003-2006.

الشكل (2)

اثر التناقض بين السياستين المالية والنقدية

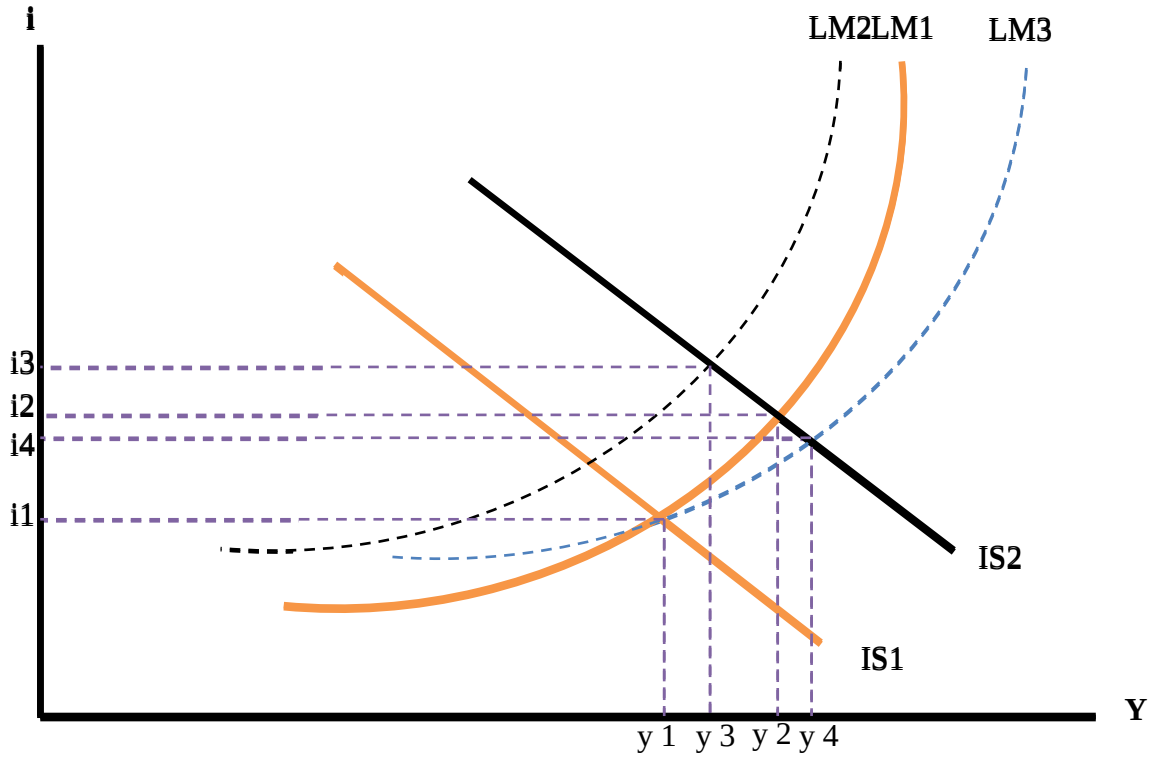

المصدر: العنبكي، عبد الحسين محمد (2010) الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بغداد.

ويبين الشكل (2) اعلاه، اثر تناقض السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات الفائدة من خلال التوازن العام بين السوق النقدية والحقيقية التي توضحها منحنيات ال (IS-LM).

اذ انه لو افترضنا ان التوازن العام متحقق ابتداء في نقطة تقاطع (IS1) مع (LM1)، عند قيمة ناتج (y1) و معدل فائدة (i1)، فمع سياسة مالية توسعية ينتقل (IS1) الى (IS2) ويزداد الدخل من (y1) الى (y2)، مع ازدياد معدل الفائدة من (i1) الى (i2). فا ذا ما قابل التوسع المالي انكماش نقدي فسيؤدي الى انتقال منحنى (LM1) الى (LM2) مما يؤدي الى تراجع مستوى الدخل الى (y3) عند مستوى فائدة اعلى هو (i3) وعندها تكون السياستين متناقضتان يلغي احدهما اثر الاخر.

اما اذ كانت السياسة النقدية توسعية متناغمة مع السياسة المالية، فان منحنى (LM1) سينتقل الى (LM3) وسوف يزداد الدخل والانتاج بخطى اوسع من (y2) الى (y4)، وستكون سياسة اليسر المالي للبنك المركزي كفيلة بتخفيض سعر الفائدة من (i2) الى (i4) لتسمح للمستثمرين والمقترضين التوسع في الدخول الى مجالات انتاجية جديدة، وبالتالي انعكاس اثر ذلك ايجابيا على البطالة. الا ان ذلك يستدعي المرور بفترة من تصاعد وتيرة التضخم وهي الفترة ما بين الانفاق و خلق الطلب والانتاج وخلق العرض، وهذا هو الخيار الوحيد على اخراج الاقتصاد العراقي من حالة التضخم الركودي (العنبكي،2010: 25)، او حالة تصاعد معدلات البطالة، على فرض عدم وجود تضخم عالي.

المبحث الثالث/ انواع البطالة في الاقتصاد العراقي

بعد ان تعرفنا على وضع البطالة في العراق، والتي تبين ارتباطها الوثيق بواقع الاقتصاد العراقي وما يعانيه من إرباك يقع في مقدمته الاختلال الهيكلي العام، ناتي ضمن هذا المطلب للتعرف على اهم انواع البطالة في الاقتصاد بشقيها الظاهرة والمستترة.

المطلب الاول: البطالة الظاهرة

وهي نوع البطالة الذي يعبر عن نقص التشغيل الذي يكون بائنا في المسموحات التي تجرى لحساب معدل البطالة، ويسهل قياسه وفقا للطرق البسيطة المتبعة في مثل تلك المسموحات، كما مبين في الجدول (1) سالف الذكر. ويقع ضمن هذا الصنف من البطالة عدة انواع في الاقتصاد العراقي اهمها:-

اولا: البطالة الهيكلية

وقد نتج هذا النوع اساسا بسبب عدم كفاءة سياسات التشغيل وعدم انتظام اسواق العمل و ضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي (بريهي،2009: 189)، مما تسبب بقصور في الطلب على العمالة، ناتج من ضعف الجهاز الانتاجي وضعف التنوع القطاعي في الاقتصاد، الامر الذي ادى الى عدم تناسب في النمو بين هيكل الانتاج وهيكل سوق العمل. اي بمعنى اخر ان معدل زيادة القوى العاملة كانت اكبر بكثير من معدل فرص العمل المستحدثة. وهنا لا يمكن إلقاء اللوم على هيكل سوق العمل فحسب، لان ذلك يتعلق بالتطور الطبيعي للمجتمعات، بل ان السبب في وجود عدم التناسب الهيكلي هذا هو الجمود وأحادية النمو في الاقتصاد، الامر الذي ادى بدوره الى دوام وتعميق الاختلالات والتشوهات الهيكلية. وقد جاء ذلك نتيجة لمجمل الاسباب والتداعيات التي تمت مناقشتها تفصيلا خلال فصول وفقرات البحث، لاسيما السياسات الاقتصادية التي تم اتباعها بعد عام 2003.

لذلك يرى الباحث ان هذا النوع من البطالة هو الاهم والاكثر انتشارا في الاقتصاد العراقي من بين انواع البطالة الظاهرة.

ثانيا: البطالة الاحتكاكية

وينشا هذا النوع نتيجة لعدم التوافق بين الوظائف الشاغرة والافراد العاطلين، وقد وجد في العراق منذ فترة طويلة، بسبب سوء توزيع قوة العمل (عبد الخضر و اخرون،2010: 82).

ثالثا: البطالة الناقصة

وهي من انواع البطالة الظاهرة التي تتضمنها مسوحات البطالة والتشغيل، وقد سبق تعريفها في المطلب الاول من هذا المبحث. ويشير مسح البطالة للأعوام 2005,2004,2003 الى ان نسب البطالة الناقصة بلغت (23.5%)،(31%)،(30.3%) على التوالي فيما اشار مسح البطالة للعام 2006 على انها بلغت (10.38%) و ثم ارتفعت الى (28.27%) عام 2008 وفقا للمسح الذي اجري فيه (الشمري،2013: 143).

المطلب الثاني: البطالة غير الظاهرة

يتحدد مفهوم البطالة غير الظاهرة كما مر سابقا، بحالة الافراد الذين يكونون في حالة توظيف ظاهري مع عدم الاستغلال، (اي في حالة من الاستخدام غير الامثل)، إذ لا يمكن تصنيفهم في فئة العاطلين، كما لا ينطبق عليهم مفهوم التوظف الناقص او (البطالة الناقصة)، اي ان هذه الفئة تعتبر تعاني من نوع من البطالة رغم كونها في (حالة توظف)، ولا تعد ضمن العاطلين في المسوحات التي تجرى لحساب معدلات البطالة. وفي الاقتصاد العراقي توجد العديد من انواع البطالة غير الظاهرة مثل: (البطالة المستترة والعمالة غير المنتجة)، وقد ورد تعريفها سابقا في الفصل الثاني من البحث. الا ان ابرز حالات البطالة غير الظاهرة هي:-

البطالة المقنعة: وهم الفئة من العمال الذين يعملون بدون انتاجية تذكر. اي انهم لا يقدمون شيئا للانتاج شانهم كشان العاطلين، وقد برز هذا النوع من البطالة نتيجة سياسات التوظيف غير المنضبطة، وبالأخص في القطاع الحكومي.

ومن الجدير بالذكر انه من الصعب تحديد طريقة معتمدة متفق عليها لقياس معدلات البطالة المقنعة في اقتصاد معين، لكن توجد اساليب تعتمد على ما متوفر من معلومات واحصائيات. وقد اعتمد الباحث طريقتين لقياس البطالة المقنعة في الاقتصاد العراق وكما يلي:-

- الطريقة الاولى:

وتعتمد على تقدير نسبة العاطلين بالبطالة المقنعة من مجموع العاملين في الاقتصاد. اذ قدر كل من صندوق النقد و البنك الدوليين، معدل البطالة المقنعة في العراق ب (30%)، (العمري،2013: 10)،من مجموع العاملين في الاقتصاد.

وبناء عليه يمكن النظر الى الجدول(5) الذي يبين معدلات البطالة المقنعة والكلية محتسبة، بحسب ما متوفر من بيانات، و كما يلي:

الأعمدة (2) و (3)، يبينان عدد العاملين و العاطلين في الاقتصاد على التوالي.

العامود (4)، يبين عدد العاطلين بالبطالة المقنعة، وقد تم احتسابه على وفق التقديرات المشار اليها انفا (نسبة 30% من عدد العاملين)، اي (عدد العاملين x 0.30).

الجدول(5) معدلات البطالة المقنعة و الكلية في العراق للفترة 2003-2013

1	2	3	4	5	6	7	8	9
السنة	عدد العاملين حسب الاحصائيات	عدد العاطلين حسب الاحصائيات	عدد العاطلين بالبطالة المقنعة	عدد العاطلين الكلي المحسوب	السكان النشطين اقتصاديا في سن العمل	معدل البطالة المقنعة	معدل البطالة الظاهرة و فقا للاحصائيات	البطالة الكلية
2003	7,414,095	1,842,365	2,224,229	4,066,594	9,256,460	24.03	28.1	52.13
2004	5,452,783	1,996,374	1,635,835	3,632,209	7,449,157	21.96	26.8	48.76
2005	6,448,391	1,405,921	1,934,517	3,340,438	7,854,312	24.63	17.9	42.53
2006	6,720,834	1,425,631	2,016,250	3,441,881	8,146,465	24.75	17.5	42.25
2007	6,810,362	1,336,004	2,043,109	3,379,113	8,146,366	25.08	11.7	36.78
2008	6,915,952	1,253,138	2,074,786	3,327,924	8,169,090	25.40	15.3	40.70
2009	7,810,000	3,360,000	2,343,000	5,703,000	11,170,000	20.98	14	34.98
2010	8,213,000	3,196,000	2,463,900	5,659,900	11,409,000	21.60	12	33.60
2011	8,765,000	2,243,000	2,629,500	4,872,500	11,008,000	23.89	11	34.89
2012	8,849,000	2,178,000	2,654,700	4,832,700	11,027,000	24.07	11.9	35.97
2013	9,123,000	2,125,000	2,736,900	4,861,900	11,248,000	24.33	12.1	36.43

1.المصدر: العامودين (2) و (3) و (6) - الساعدي، زاهد قاسم بدن (2015) التضخم الركودي و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة للحصول على "درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية"، ص (163). - العمري، مناهل مصطفى العمري (2013) " The Disguised Unemployment in Iraq (1996-2008)" ، مجلة دنانير، العدد 3، ص (11). - العامود (8) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء. الاعمدة (4,5,7,9)، احتسبت من قبل الباحث.

العامود (5)، يبين عدد العاطلين الكلي، اي مجموع الاعداد في العمودين (3) و (4).
العامود (6)، يبين عدد السكان النشيطين اقتصاديا بحسب الاحصاءات.
العامود (7)، يبين (معدل البطالة المقنعة)، و قد احتسبت وفقا للتعريف العام لمعدل البطالة (عدد العاطلين بالبطالة المقنعة / السكان النشطين اقتصاديا) x 100% .
العامود (8)، يبين معدلات البطالة بحسب المسوحات.
العامود (9)' يبين معدلات البطالة الكلية، اي مجموع القيم في العامودين (7) و (8).

ان من مميزات هذه الطريقة في احتساب البطالة المقنعة، سهولتها، اما جهة القصور فيها فهي لا توفر بيانات تفصيلية عن نسب البطالة المقنعة داخل كل قطاع اقتصادي، وهو ما تمتاز به الطريقة الثانية. وباعادة بالنظر الى الجدول (5)، يتبين ارتفاع نسب البطالة الكلية (المقنعة والظاهرة)، في الاقتصاد العراقي الى ما يقارب (40%) او اكثر، في بعض السنين، مما يعني ان نصف قوة العمل في الاقتصاد، تقريبا تعاني من البطالة في واقع الحال.

- **الطريقة الثانية:**

وتعتمد على مبدا المقارنة بين نسبة مساهمة كل قطاع في تشغيل الايدي العاملة، و مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، فعندما تكون نسبة المساهمة في التشغيل اكبر من الانتاج، فان ذلك يعني وجود اعداد من القوى العاملة تفوق مستوى حاجة القطاع اليها، فتكون الانتاجية الحدية مساوية للصفر او سالبة (الساعدي،2015: 156). ويمكن اعتماد ارقام الجدول (3) سابق الذكر في احتساب اختلال الهيكل الانتاجي (اي الفرق بين مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي و مساهمته في التشغيل)، وفقا للمعادلة (1) في ادناه، فاذا كانت درجة الاختلال (dit) سالبة، فان ذلك يعني وجود بطالة مقنعة في القطاع المعين (i) في السنة المعينة (t)، ويكون معدل هذه البطالة هو نفس مقدار درجة الاختلال، اما في حالة كون درجة الاختلال موجبة فيعني ذلك عدم وجود بطالة مقنعة*. اما مجمل معدل البطالة المقنعة في الاقتصاد في سنة معينة فتكون عبارة عن مجموع القيم المطلقة لدرجات الاختلال السالبة لكل قطاع انتاجي كما في المعادلة (2).

$$dit = Cit - cit \quad (1)$$

$$Dt = /d1t/ + /d2t/ + /d3t/ + \ldots\ldots../dnt/ \quad (2)$$

حيث ان: (dit) = درجة اختلال القطاع (i) للسنة (t)، (Cit) = نسبة مساهمة القطاع (i) في ال GDP للسنة (t)، (cit) = نسبة مساهمة القطاع (i) في التشغيل للسنة (t)، (Dt) = درجة الاختلال الكلية للقطاعات الاقتصادية (الهيكل الانتاجي) للسنة (t)، (n) = عدد القطاعات.

.الجدول(6)

البطالة المقنعة في العراق بحسب القطاعات للمدة 2003-2015

السنة	البطالة المقنعة في القطاع النفطي %	البطالة المقنعة في القطاع الصناعي %	البطالة المقنعة في القطاع الزراعي %	البطالة المقنعة في القطاع الخدمي %	البطالة المقنعة الكلية %
2003	0	17.90	4.20	44.30	66.40
2004	0	14.24	1.86	39.50	55.60
2005	0	9.58	1.52	47.35	58.45
2006	0	8.03	0.80	44.19	53.02
2007	0	11.46	2.95	36.14	50.55
2008	0	13.70	4.35	34.61	52.66
2009	0	5.91	0	35.48	41.39

* يتم احتساب درجة اختلال الهيكل الانتاجي وفقا لمبدا كوزنتس، اذ قدم الاقتصادي المعروف (سيمون كوزنتس S. Kuzents) في كتابه الشهير(Economic growth of Nations)، مقياسا للاختلال في الهيكل الانتاجي، يتلخص في احتساب الفرق بين كل من الاهمية النسبية للناتج المحلي لكل قطاع الى اجمالي الناتج المحلي، والاهمية النسبية للايدي العاملة لكل قطاع الى اجمالي الايدي العاملة، وهذا الفرق يمثل درجة الاختلال القطاعي. ويمكن الحصول على درجة الاختلال الهيكلي (الكلية) للاقتصاد القومي، بجمع درجات الاختلالات القطاعية (بالقيم المطلقة). ويفترض ان لا تزيد درجة الاختلال الكلية عن (20%)، وهو الحد الاقصى للاختلال في الاقتصادات المتقدمة، انظر: النجفي، سالم توفيق (2002) سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد.

2010	0	7.69	1.96	32.87	42.52
2011	0	8.02	3.09	39.39	50.50
2012	0	7.67	3.96	35.49	47.12
2013	0	8.44	3.49	31.08	43.01
2014	0	7.61	2.74	30.52	40.87
2015	0	7.31	3.84	15.56	26.71

المصدر: من عمل الباحث باعتماد بيانات الجدول (3).

ويتبين من الجدول (6) اعلاه، ان البطالة المقنعة تقع في الأغلب في قطاع الخدمات، وذلك بسبب كون قدرة باقي القطاعات على استيعاب فائض العمالة ضعيفا نتيجة لضعف النمو فيها، ومن هنا لا توجد امام القوى العاملة فرصة سوى الالتجاء الى هذا القطاع لسهولة الدخول اليه من الناحية الاجرائية وعدم حاجته الى رؤس اموال كبيرة فضلا عن عدم حاجته الى مؤهلات علمية عالية. ويأتي القطاع الصناعي، وهو قطاع حكومي في اغلبه، في الدرجة الثانية من حيث وجود الطالة المقنعة بسبب سياسات التوظيف المتبعة ذات الأهداف السياسية والاجتماعية فضلا عن تخلفه للاسباب العديدة التي تمت مناقشتها سابقا والتي يشترك فيها القطاع الزراعي ايضا، مما يجعل هذين القطاعين يعانيان من ضعف الانتاجية المتسببة في وجود البطالة المقنعة. اما القطاع النفطي فيتسم بانعدام وجود هذا النوع من البطالة فيه بسبب صفته الاستخراجية التي توفر له فرصة النمو المرتفع، فضلا عن كونه قطاعا يعتمد تعميق راس المال و التكنولوجيا و ليس العمل.

ان مما لاشك فيه ان البطالة المقنعة تقود الى تشويه هيكل التشغيل مما يعطل ويشوه هيكل الاقتصاد، وان معدلاتها العالية في الاقتصاد العراقي يعني ان جزءا كبيراً من القوى العاملة هو بدون إنتاجية او بإنتاجية سالبة مما يعني ارتفاع في متوسط كلف الانتاج (العمري،2013: 1)، وبالتالي تناقص عائد العملية الانتاجية، وفقا لقانون تناقص الغلة (The Law of Diminishing Return)، كما انها تمثل هدر للطاقات والاموال في ما لو اخذنا بالاعتبار كلفة الفرصة البديلة (The Alternative Opportunity Cost) في توظيف الاموال التي تنفق كاجور لهؤلاء العاملين فيما لو أنفقت في مجالات اخرى ذات عائد اقتصادي.

الاستنتاجات:

1.ان مشكلة البطالة في العراق متولدة من تفاعل مجمل الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وبالأخص اختلال الهيكل الإنتاجي وما تبعه من قصور في القطاعات المستوعبة للعمالة، وقد جاء ذلك متاثرا باختلال هيكل التجارة الخارجية المتمثل بالميل الجامح نحو الاستيراد، الامر الذي ادى الى توقف شبه كامل للانتاج وتراجع الصادرات غير النفطية. وقد تسبب ذلك في حدوث اختلال في سوق العمل تبلور في عدم التناسب بين عرض العمل والطلب عليه وقد ساعدت جملة تلك الاسباب في تفشي البطالة (الظاهرة، والمقنعة).

2.ان معدلات البطالة في العراق التي تبينها المسوحات الاحصائية، بالاضافة الى ما يحيطها من احتمالات عدم الدقة لاسباب كثيرة منها فنية واجرائية، لا تمثل سوى البطالة الظاهرة، اي لا تتضمن انواع البطالة غير الضاهرة المستشرية في الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها البطالة المقنعة والتي سببها الاساس هو سياسة التوظيف الحكومي التي اعتمدت الجوانب السياسية والاجتماعية بدلا عن المعايير الاقتصادية.

3.إن العراق لم يستطع أن يُحقق منجزات في جانب تنويع الاقتصاد ودعم النمو القطاعي في ظل سياسات التحرير والانفتاح التجاري و المالي، فلم تُكن للاستثمارات الأجنبية المُباشرة دور ايجابي كبير على الاقتصاد العراقي من خلال مُساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي او في الصادرات او في توفيرها التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة اذ ما استثنينا القطاع النفطي. كما ان تلك السياسة، ادت دورا كبيرا في تثبيط النمو القطاعي بتسهيل عملية الاعتماد الشديد على الواردات. ولذلك فان تحرير التجارة الخارجية في العراق ، لم يات في سياق عمل منهجي منظم لاصلاح الاقتصاد العراقي وضمن حزم من الاجراءات التدريجية للتحول نحو اقتصاد السوق، وانما جاء بصورة متسرعة و غير مدروسة من دون ان تسبقه او ترافقه تحضيرات من شانها ان تحد من الاثار السلبية وتوسع المنافع المتوخاة. مما تسبب بانعكاسات بالغة السوء على القطاعات السلعية وطبيعة الأداء الاقتصادي، وبالتالي اثر سلبا على طاقة الاقتصاد في استيعاب فائض القوى العاملة المتنامي نتيجة لتنامي السكان.

4.ان الاقتصاد العراقي يعاني من نوع خطير من البطالة غير الظاهرة وهي البطالة المقنعة المستشرية في اغلب القطاعات الاقتصادية، مما يتسبب في هدر الطاقات البشرية والاموال ويزيد من كلف الانتاج ويسبب تشوها حقيقيا في هيكل التشغيل.

التوصيات:

1.لا بد من إعادة صياغة السياسة الاقتصادية بكافة فروعها النقدية والمالية والتجارية، و ذلك بالتركيز على معطيات النظرية الاقتصادية الملائمة لواقع الاقتصاد العراقي و إمكاناته الحقيقية، بدلا من التركيز على المعطيات السياسية. اذ ان نجاح برامج المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد و البنك الدوليين) كوصفة جاهزة للإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، يتطلب توفير بنية تحتية رصينة تتبنى إقامتها الدولة لتسهم في انجاز الأهداف المتوخاة من الاصلاح بكفاءة، دون اغفال الدور الأساسي للقطاع الخاص في إدارة وتخصيص الموارد الاقتصادية في اطار فلسفة اقتصاد السوق.

2.ان الحل الافضل لتجاوز مشكلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومن ثم مشكلة البطالة، يكمن في التخلص التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد بدعم النمو القطاعي الإنتاجي في كل من الزراعة والصناعة والخدمات لا سيما السياحة بانواعها. ولا يتم ذلك الا بخلق الموائمة والتناغم بين السياسات الاقتصادية. فلا بد من ازالة التناقض بين الاتجاه العام التوسعي للسياسة المالية والاتجاه التشددي للسياسة النقدية، و ذلك بجعل التوسع المالي موجها نحو الجانب الاستثماري في الموازنة دون الجانب التشغيلي، اذ ان ذلك من شانه ان يوسع القاعدة الإنتاجية، على ان يتم ذلك بالتخطيط المسبق والتنسيق مع القطاع الخاص من جهة، ومع السياسة التجارية من جهة اخرى، والتي يتوجب عليها التخلي عن مبدا الانفتاح التام بتوفير سياسة حمائية لكل ما يمكن ان ينتج محليا، لا سيما الصناعات التحويلية ذات الميزة النسبية في الاقتصاد العراقي مثل الاسمنت والفوسفات والورق والسكر والبتروكيماويات وغيرها، وكذلك المنتج الزراعي المحلي القابل للاحلال محل المنتج الاجنبي وبالاخص المحاصيل الاستراتيجية الاساسية والمنتجات الحيوانية.

3.التوجه لتنفيذ مشاريع خدمية كبرى ذات عائد اقتصادي او قيمة مضافة كبيرة، مثل المجمعات الطبية والمؤسسات التعليمية العالمية الرصينة بان تكون لها فروع في العراق، وكذلك بإقامة المشاريع السياحية الدينية والترفيهية الكبرى التي من شانها تقليل توجه الفرد العراقي للسفر الى الخارج للدراسة او العلاج او السياحة، بالاضافة الى الاهتمام البالغ بقطاع الاتصلالات والمواصلات والنقل، وبالاخص شركات الاتصالات والموانئ وسكك الحديد و المطارات، اذ يمكن استغلال موقع العراق الجغرافي الرابط بين القارات في تحقيق ايرادات هائلة بان يكون منظقة تواصل وعبور بري وجوي في مجالي البضائع و الاتصالات ونقل المعلوماتية. فان حصل ذلك، فان من شانه توفير صرف اجنبي بتقليل انفاق العملة الاجنبية في الخارج وكذلك بزيادة الصادرات وتقليل الواردات، فضلا عن ما يرافقه من تخفيض لمعدلات التضخم، بما يسمح بالتخفيف من تشدد السلطة النقدية حيال اسعار الصرف ويوفر احتياطات اجنبية للبنك المركزي، من جهة، وكذلك يوفر دعم وتنويع للإيرادات العامة والنمو القطاعي للناتج المحلي الاجمالي، لتقليل الاعتمادية على الريع النفطي في تمويل الموازنة العامة، من جهة اخرى. مما يقود الى تحسن وضع الميزان التجاري. و بتحسن مسار تلك المؤشرات، فانه يؤدي الى الاقتراب من الوصول الى الهيكل الاقتصادي السليم و تجاوز مشكلة التشوهات الهيكلية المزمنة.

4.العمل على تطوير السوق المالية والأداء المصرفي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن المحلي الخاص، من اجل تحفيز وزيادة النمو القطاعي الإنتاجي. مع الاهتمام الفائق بالكيفية والآليات التي يتم بها تأسيس ومنح الفرص الاستثمارية الأجنبية و المحلية، بغية ان تكون الاستثمارات الجديدة ذات نفع عام مجدي للاقتصاد من شانه توفير فرص العمل ونقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وطرق الانتاج والابتكارات المتطورة وزيادة الترابطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية ودعم نمو الناتج المحلي الاجمالي مع ضمان عدالة التوزيع والتنمية المستدامة، وان تساهم تلك الاستثمارات في تحفيز عمل الاسواق المالية المحلية والجهاز المصرفي بحملها على طرحها اسهم شركاتها للاكتتاب المحلي من اجل امتصاص الفوائض النقدية عند الافراد وتشجيع الادخار المحلي وزيادة النفع العام للمجتمع.

وبذلك تتم الحيلولة دون ان تتحول تلك الاستثمارات، الى ان تكون عبارة عن امتيازات واحتكارات تمنح لأشخاص او شركات اجنبية او محلية، تثرى على حساب المستهلك العراقي وتستأثر بالتصرف بالموارد و الثروات الطبيعية مستغلة السوق العراقية، مما يخلق ازدواجية في الاقتصاد العراقي ولا يساهم في مكافحة البطالة، من اجل تحقيق عائد اقتصادي حقيقي يعم على المجتمع باكمله. ولا يتم ذلك الا من خلال وضع التشريعات الاقتصادية الصحيحة و المناسبة التي تحكم وتوجه العمل الاستثماري، وتوفر له التسهيلات الضرورية في ان واحد، فضلا عن النظام الضريبي الفعال و المميز، اذ ان كل عملية إنتاجية اقتصاديا فيها حق للمنتج و حق للمستهلك والمجتمع.

5.لا بد من موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، وكذلك الاهتمام بتدريب الكوادر وزيادة مؤهلاتهم بما يتناسب مع طبيعة فرص العمل المتوفرة. اما البطالة المقنعة فيمكن الحد منها بان يكون التوظيف الحكومي مشروطا بالحاجة الفعلية والتخصص المناسب، من جهة، ومن جهة اخرى يمكن تطوير اساليب تشغيل الموظفين الحكوميين الحاليين وتحويلهم الى عمالة منتجة بواسطة استحداث فرص استثمارية بالتشارك مع القطاع الخاص، ومراجعة خطط تخصيص و استغلال الموارد الحكومية وادارتها بالشكل الامثل، ومكافحة الفساد المالي والإداري.

المصادر:

الكتب

1.ابو عامرية، فالح (2010) الخصخصة و تاثيراتها الاقتصادية، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.
2. اوسيلفيان، ارثر.، شفرين، ستيفن.، و ج. بيرز (2014) الاقتصاد الكلي: المبادئ الاساسية و التطبيقات و الادوات، ط 1، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون.
3.جبلز، مالكوم.، رومر، مايكل.، بيركنز، داويت.، و سنودرجرس، دونالد (2009) اقتصاديات التنمية، الطبعة العربية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.
4.زكي، رمزي (1998) الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.
5.ساموبلسون وهاوس، نورد (2006) علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
6.العنبكي، عبد الحسين محمد (2010) الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بغداد.
7.النجفي، سالم توفيق (2002) سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد.

التقارير الحكومية

1.وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي (2006) مسح التشغيل و البطالة لسنة 2006، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات.
2.وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي (2016) كراس التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الاساسية (2016)، بغداد، دائرة السياسات الاقتصادية و المالية/قسم النماذج الاقتصادية.
3.الامم المتحدة والبنك الدولي (2006) التقديرات المشتركة لاعادة اعمار العراق.
4.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (2007) تقرير المنشات الصناعية المتوسطة لسنة 2006، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات.
5.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (2007) تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لسنة 2006، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات.
6.منظمة الشفافية العالمية (2010) تقرير مؤشرات مدركات الفساد في العالم لعام CPI 2010، استرجع بتاريخ 2017/10/20 من http://transperancy.org .
7.- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
8.وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء،- مديرية الحسابات القومية سنوات مختلفة.
9.وزارة التخطيط (2005)، التقرير الاقتصادي السنوي.

الرسائل والاطاريح

1.هلال، ندوة جودة (2006) قياس و تحليل اتجاهات الفقر في العراق للمدة (1980- 2005)، اطروحة مقدمة الى كلية الادارة و اقتصاد/ جامعة البصرة للحصول على درجة "دكتوراه في فلسفة علوم الاقتصاد".
2.الحلو، عقيل جابر (2008) الاستثمار في المورد البشري و علاقته بالتشغيل و البطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق)، أطروحة مقدمة الى كلية الادارة و اقتصاد/ الجامعة المستنصرية للحصول على درجة "دكتوراه في فلسفة علوم الاقتصاد".
3.حسن، باسمة كزار (2009) سياسات تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها في الاقتصاد العراقي للمدة (2002- 2007)، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة للحصول عل درجة "ماجستير في علوم الاقتصاد".
4.القاضي، عمر طارق وهبي (2006) سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام و التحولات مع اشارة لحالة العراق، أطروحة مقدمة الى كلية الادارة و اقتصاد/ جامعة بغداد للحصول على درجة "دكتوراه في فلسفة علوم الاقتصاد".
5.العلواني، مؤيد زيدان خلف (2009) ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة من (1980- 2006)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد/ جامعة الانبار للحصول على درجة "ماجستيرعلوم الاقتصاد".
6.- الساعدي، زاهد قاسم بدن (2015) التضخم الركودي و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامع البصرة للحصول على "درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية".

البحوث والمقالات

1.كاظم، كامل علاوي (2011) "البطالة في العراق: الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة" جامعة الكوفة/ كلية الادارة و الاقتصاد، تم الاسترجاع في 2018/1/25 من http://iefpedia.com
2.حسين، عيادة سعيد (2012) "البطالة في العراق: اسبابها و سبل معالجتها" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية" المجلد 4، العدد 8، ص 80- 107.
3.عبد الخضر، حنان.، عبد الكاظم، إيمان.، و محمد، فرحان (2010) "البطالة في الاقتصاد العراقي: الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 3، العدد 16، ص 107- 124.
4.عبد الرضا، نبيل جعفر (2012) "واقع القطاع الخاص في العراق" استرجع في 2018/1/15 من http://m.ahwar.org/s.asp
5.بريهي، فارس كريم (2009) "اشكالية البطالة و سبل معالجتها في العراق: دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية و اجتماعية"، بحث مقدم الى مؤتمر كلية الادارة و الاقتصاد/ جامعة القادسية، اذار 2009.
6.الشمري، مي حمودي عبد الله (2013) "واقع و اسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 و سبل معالجتها" مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة، العدد 37، ص 131- 150.
7.العمري، مناهل مصطفى العمري (2013) "The Disguised Unemployment in Iraq (1996-2008) "، مجلة دنانير، العدد 3، ص 1- 14.
8.عبد، صلاح حمزة (2017) "مؤشر مدركات الفساد لعام 2016 العراق أنموذجا" بيت الحكمة، بغداد، استرجع بتاريخ 2018/2/20 من http://baytalhimah,iq .

The mechanisms of generation of Unemployment in Iraq and its types and calculating the Disguised of it: Analytical Study for the period 2003-2015

Abstract:

The objective of this study is to attempt to provide a quantitative analysis to the causes of unemployment in Iraq and its mechanisms of generation, as well as a review of the most important types of both visible and invisible unemployment, and an attempt to measure the disguised unemployment and analyze the causes. The problem of the research lies in the fact that the Iraqi Economy has been suffered for a long time although its characterized by abundant physical and natural resources, from the existence of the phenomenon of unemployment in the previous two types. Causing a lot of economic problems, represented by the great waste of resources and the lack of utilization of human potential available in the operation and production, as well as the social problems of low level of Income and poverty. Hence the importance of research is an attempt to study and analyze the most important manifestations of this phenomenon by returning to its real causes, using quantitative and relative related indicators. The study concluded that the problem of unemployment in Iraq is result of the interaction of all Structural Imbalances experienced by the economy, especially the Imbalances of production structure and the consequent deficiencies in the sectors which absorb labor, this was due to the Imbalance of the structure of foreign trade represented by the unfavorable tendency towards imports, which led to almost complete cessation of production and the decline of non-oil exports. This has caused an Imbalance in the labor market, that has become in the disproportionate between the supply and demand of labor, all these reasons has contributed to widespread unemployment. The researcher recommends that the best solution to overcome the problem lies by taking many actions, the most important of which is to support and diversify sectoral production growth to ensure optimal utilization of resources, because this will absorb the labor forces, moreover it can be minimize the causes of unemployment by harmonization the outputs of the educational system with needs of labor market, as well as by training cadres and increasing their qualifications in proportion to the nature of the available jobs. As for the disguised unemployment can be reduced by making government employment conditional on its actual urgency, on the other hand, it is possible to develop employee methods of existing government employees and transform them into productive workers, by creating investment opportunities in partnership with the private sector, and review the plans of manage and exploit the government resources in optimally, and fighting financial and administrative corruption.

Key words: **Unemployment, Visible Unemployment, Invisible Unemployment, Disguised Unemployment, Structural Imbalances.**